

برامج الاصلاح الاقتصادي و أثرها على الاقتصاد الجزائري
دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين (1989-2015)

Les programmes de réformes économiques et leur impact sur l'économie algérienne
Etude analytique pour la période 1989-2015

تاريخ الارسال: 2018/02/24 تاريخ القبول: 2018/05/06 تاريخ النشر: 2018/06/30

بوخاري امنية

طالبة دكتوراه جامعة -مستغانم-

أ.د. يوسف رشيد

أستاذ التعليم العالي جامعة -مستغانم-

ملخص:

ان تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال أجبرها على اللجوء الى المؤسسات المالية والنقدية الدولية بهدف تمويل برامج الاصلاح الاقتصادي لاستعادة التوازنات الكلية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات والتشوهات الهيكلية. حيث شهدت هذه الفترة جملة من الاصلاحات والاجراءات الصارمة فرضتها المؤسسات الدولية مقابل تمويلها لهذه البرامج. وقد انعكست هذه البرامج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكانت لها اثار منها ايجابية واخرى سلبية.

الكلمات المفتاحية: برامج التكيف الهيكلي، اتفاق الاستعداد الائتماني، برنامج التثبيت الاقتصادي.

Résumé:

La détérioration de la situation économique et sociale de l'Algérie après l'indépendance l'a obligée à recourir aux institutions financières et monétaires internationales pour financer des programmes de réformes économiques visant à rétablir les équilibres macroéconomiques et à corriger les déséquilibres et les distorsions structurelles. Cette période a été marquée par un certain nombre de réformes et de mesures rigoureuses imposées par les institutions internationales en contrepartie du financement de ces programmes, qui se sont répercutées sur le plan économique et social et ont eu des effets positifs et négatifs

Mots-clés: programmes d'ajustement structurel, accord de préparation au crédit, programme de stabilisation économique.

مقدمة:

عندما تعاني اية دولة نامية من أزمة بنيوية عميقة و شاملة، فان هذه الأزمة ستظهر تجلياتها بشكل اختلال واضح و عميق بين جانب الطلب الكلي و العرض الكلي و اختلال في التوازن الخارجي، أما سبب هذه الأزمة فيعود اما الى تراكم المديونية الخارجية أو بسبب الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية و الانسانية المعلنة. أن هذه الظروف اجبرت الجزائر الى اللجوء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على الوصفة العلاجية التي تتكون من مجموعة من الضوابط والقيود والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي ، وذلك بتعديل مستوى الطلب الكلي وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي والعودة الى حالة التوازن الاقتصادي. وتسمى هذه الوصفة في الأدب الاقتصادي ببرامج التكيف الاقتصادي.

حيث وقعت الجزائر على اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تمثلت في :

اتفاق الاستعداد الائتماني الاول ماي 1989، اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991، برنامج التثبيت الاقتصادي أفريل 1994-مارس 1995، برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998. و قد نتج عن هذه البرامج عدة اثار كانت ايجابية بصورة طفيفة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية بالمقابل كانت مخلفاتها على المستوى الاجتماعي بمثابة الفاتورة الباهظة لتعافي المؤشرات الاقتصادية الكلية. و انطلاقا مما سبق سيكون هدف الدراسة هو معرفة أهم الاصلاحات الاقتصادية و اثرها على الاقتصاد الجزائري. و لمعرفة هذا وجب علينا طرح الاشكالية التالية: كيف أثرت برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري؟.

أهداف البحث:

هدفنا من هذا البحث هو تسليط الضوء على النقاط التالية:

- معرفة ابعاد و ميادين سياسات التكيف الاقتصادي.
- معرفة أهم الاصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.
- تحليل و تقييم اثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري

منهجية البحث:

من أجل الاحاطة بالموضوع فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول مختلف المفاهيم، و معرفة برامج الإصلاح الاقتصادي وتحليل اثارها على الاقتصاد الوطني.
تم تقسيم الموضوع الى ثلاث محاور:

المحور الأول: ماهية برامج التكيف الاقتصادي.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

المحور الثالث: تقييم نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

المحور الأول: 1- ماهية برامج التكيف الاقتصادي:

حاولنا من خلال هذا المحور التطرق الى تعريف برامج التكيف الاقتصادي و ميادينها ومعرفة ابعادها. تتألف برامج التكيف الاقتصادي من جزأين هما برامج التثبيت الهيكلي وبرامج التكيف الهيكلي وسوف نعرف كلا منهما وصولاً إلى تعريف للتكيف الاقتصادي¹.

1-1 تعريف التثبيت الهيكلي: يمكن تعريفه وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحى من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتحديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات) فضلاً عن تطبيق سياسيات مالية وائتمانية ونقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية.

1-2 تعريف التكيف الهيكلي: يمكن تعريفه وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه: مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني .

1-3 تعريف برامج التكيف الاقتصادي: وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعرف على انها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة* من قبل منظمتي بريتن وودز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمدعومة من

¹ خازار راضية اسمهان ،دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ،دراسة حالة الجزائر 2001-2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2011، 1-2012، ص 03.

* وقد قمنا بإضافة كلمة المشروطة كون المساعدات التي يتم تقديمها مشروطة بتحقيق عدد من الشروط وعلى سبيل المثال فلكي تحصل الدولة على مساعدة من صندوق النقد الدولي يجب عليها تحقيق جملة من المطالب والشروط المبدئية قبل أن تخطو الخطوة الأولى، وهي كتابة خطاب النوايا

* يتضمن خطاب النوايا تشخيص ووصف مفصل لمشاكل الدولة الاقتصادية والأهداف التي يرمي إليها برنامج التكيف الاقتصادي تحقيقها والفترات الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

قبل الدول المتقدمة والتي تهدف لإيصال الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطني. حيث تقوم هذه الشروط على جملة من المطالب اولها هو كتابة خطاب النوايا* ، وعادة ما يتم التفاوض حول هذه الأمور بين الدولة طالبة المساعدة وصندوق النقد الدولي كما أن الإفراج عن الشرائح الائتمانية التالية من خلال التسهيلات التي يقدمها الصندوق لبرامج التكيف الاقتصادي يشترط قبله إجراء عملية تقييم ومراجعة للبرنامج ومدى التقييد فيه والأهداف التي حققها، وإذا لم يتم تحقيق معايير أداء مناسبة أثناء تنفيذ البرنامج يتم إيقاف صرف الشرائح التالية للدولة.

2- **ابعاد سياسات التكيف الاقتصادي:** ان لسياسات التكيف الاقتصادي بعدين أساسيين يتمثلان في البعد الداخلي و الخارجي .

1-2 **البعد الداخلي "المحلي":** و يشمل ثلاثة أبعاد فرعية و هي¹:

- **البعد الاقتصادي:** لسياسات التكيف الاقتصادي أثرها البعيد المدى في الأداء الاقتصادي للدولة و أهمها ما يتعلق بالتجارة الخارجية و الداخلية و الأسعار و الدعم و العجز في الموازنة و سعر الفائدة فضلا عن باقي السياسات التي نت شأها التأثير في النشاط الاقتصادي².

- **البعد الاجتماعي:** ان سياسات التكيف الاقتصادي ينتج عنها في معظم الأحيان مشاكل محدودية الدخل و هي الفئة التي تمثل نسبة كبيرة في المجتمع، يتطلب منها تقديم التضحيات ولو على المدى القصير .

- **البعد السياسي:** ان سياسات التكيف الاقتصادي تصاغ و تفرض من قبل القوى العظمى التي تتحرك ضمن اطار مؤسسي*، مما يجعل الدول أمام خيار صعب بين بلوغ أهدافها الإنمائية عن طريق التكيف الاقتصادي و بين التبعية لهذه المؤسسات، فمع الاجراءات المطلوب اتخاذها على الصعيد الاقتصادي هناك شروط

¹ خزاز راضية اسمهان ،مرجع سابق ،ص 16.

² جودة عبد الخالق، الاصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، مصر، ص 35.

* تتمثل في هيمنة كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الشركات المتعددة الجنسيات.

* في ظل التطورات الجديدة لم تعد الضمانات الاقتصادية كافية بل المطلوب وضع سياسي يتمشى و ترضى به المراكز الرأسمالية .

سياسية لا بد من تحقيقها فالضمانات التي يطلبها رأس المال الأجنبي تتعدى في الواقع ما هو اقتصادي الى ما هو سياسي*.

2-2 **البعد الخارجي "الدولي"**: انتشرت الدعوة الى التكييف الاقتصادي في كل النظم الاقتصادية و السياسية سواء كانت نامية أم متقدمة، رأسمالية أم اشتراكية، كذلك نجد بان هذه السياسات انتقلت بين قارات العالم المختلفة، يبدو البعد الدولي واضحا بشكل جلي لأنها متبناة من قبل المؤسسات الدولية التي تهيمن و تسيطر على عمليات التمويل في العالم .

3- **مبادئ سياسات التكييف الاقتصادي**: تهتم سياسات التكييف الاقتصادي بإصلاح الأطر و الأسس الخاصة بالسياسة الاقتصادية وتناولت هذه السياسات من منظور صندوق النقد الدولي المبادئ التالية: الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، إصلاح نظام الأسعار وتحريرها، تحديد التجارة الخارجية، إصلاح القطاع المالي¹.

3-1 **الخصخصة**: تعبر الخصخصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة للصالح الخواص أو تملكهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة، و تعتبر الخصخصة إحدى الوسائل المستعملة للانتقال الى اقتصاد السوق مع تقليص حجم الدولة، و تهدف الخصخصة إلى التقليل من سيطرة القطاع العام و تخفيض بنيته التحتية التنفيذية.

3-2 **إعادة هيكلة المؤسسات العمومية**: عند خصخصة المؤسسات تنور ثمة مشكلة تتعلق بكون المؤسسات العمومية المطروحة للخصخصة تكون في العامة غير مؤهلة مما يجعلها لا تحظى بالإقبال عليها لشرائها، و هذا ما يدفع السلطات العمومية إلى إعادة هيكلتها بقصد ضمان استمرارية هذه المؤسسات من جهة، و ضمان زيادة متحصلات البيع الناجم عن خصخصتها، وتعبر عملية إعادة الهيكلة نوعا من التطور للمؤسسات في اتجاه الملكية الخاصة.

3-3 **تحرير الأسعار**: تستخدم سياسة تحديد الأسعار قصد إزالة الشبهات السعرية وتحديد قيمتها بإلغاء الدعم و كافة أشكال التدخل الإداري السعري وقصد المساهمة في قيام و تطور اقتصاد السوق، ان تحديد الأسعار

¹ جودة عبد الخالق، مرجع سابق ص 40.

من شأنه أن يولد سلوكيات عقلانية لأن المؤسسات تعتمد على معلومات غير معروفة و تعكس في ذات الوقت حجم الندرة في المجتمع و تشجع المؤسسات على الاستثمار والإنتاج قصد تحقيق أرباح أفضل.

3-4 **تحرير التجارة الخارجية:** يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة من الإجراءات أو التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياذ بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلية تجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقت طويلا .

3-5 **سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النقود في إدارة المؤسسات.

3-6 **إصلاح قطاع المالي:** تتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار و ضمان أفضل التخصيصات للموارد، و تشكو دول العالم الثالث في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية واعتمادها على البنوك في التمويل .و إصلاح النظام المالي يتم على محورين:

- تطوير المنظمة المصرفية و هذا من خلال: تقييد معايير لجنة بازل و الابتعاد عن الائتمان الموجه، إدارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات الغير مباشرة، إصلاح الإطار القانوني و التنظيمي لعمل المصارف، إعادة هيكلة المصارف العمومية بإعادة رسميتها و تأهيلها.
- الانتقال من اقتصاديات المديونية إلى اقتصاديات الأسواق المالية و يتم هذا من خلال: إصلاح الأسواق النقدية بالفصل بين السوق البينية للبنوك و السوق الممكن لباقي الأعوان التعامل فيها، التقليل من حواجز التحول لأسواق رأس المال، تسيير المديونية العمومية حتى تتمكن الخزينة العمومية من تنويع أوراقها المطروحة للتداول، إنشاء سوق مالي.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية

وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1989 -1998. بغية منها في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية حيث أن لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي كان لعدة أسباب نذكر منها: ارتفاع نسبة الديون الخارجية و تسجيل عجز في الميزانية العامة و في الميزان التجاري، عدم قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المنافسة في الاسواق الخارجية. و تمثلت هذه الاتفاقيات فيما يلي:

1- الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989: لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي للحصول على اقساط في اطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1889، حيث وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و قد تم استخدام المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1990.¹ واستفادت من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، وذلك بسبب انخفاض سعر البترول سنة 1988 و ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية ، و هدف الاتفاق الى منح قروض و مساعدات ضمن الشروط التالية²:

- تجميد الاجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- مراقبة توسع الكتلة النقدية و تقليص حجم الموازنة العامة و عجز الميزانية .
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار مع تعديل سعر الصرف .
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال بالإضافة الى ازالة التنظيم الإداري للأسعار .
- شهرين بعد التوقيع على الاتفاق عمدت الجزائر الى اصدار القانون 89-12، و المتعلق بالأسعار، كما تم اصدار القانون 90-10 المتعلق بالقرض و النقد لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي.
- بالإضافة الى عملية التطهير المالي لعدة مؤسسات في القطاع العام، هدفت هذه الاجراءات الى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق، لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 الى 725 مليون دولار و استمرار عجز ميزان المدفوعات لنفس السنة ب -10 مليون دولار ، دفع بالجزائر الى تطبيق أحد الشروط الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي و التي تتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية.

¹ مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 374.

² علوش وردة، دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 12، جامعة بومرداس الجزائر، جوان 2014، ص 45-53.

2- الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:

في 03 جوان 1991 تم الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي و تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991، بموجب هذا الاتفاق تم تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة الى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.¹

-الأولى في جوان 1991.

-الثانية سبتمبر 1991.

-الثالثة في ديسمبر 1991.

-الرابعة في مارس 1992.

تم سحب ثلاث أقساط الأولى الا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لحتوى الاتفاقية* .

يهدف هذا الاتفاق الى²:

-تشجيع الادخار و ترشيد الاستهلاك عن طريق الضبط الاداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف و تكلفة النقود.

- اصلاح المنظومة المالية بما فيها اصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.

-تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على رفع صادرات النفط.

-تحفيض قيمة سعر الصرف و اعادة الاعتبار للدينار الجزائري.

خلال هذه الفترة حققت النتائج التالية:

-14 مليار دج فائض في رصيد الخزينة نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة و رفع الإيرادات.

-بلغ الفائض في الميزان التجاري قيمة 4.70 مليار دولار حيث قدرت الواردات ب 8.03 مليار دولار والصادرات ب12.73 مليار دولار.

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996، ص34-36.

*قامت الحكومة بتوجيه هذا القرض الى أغراض أخرى غير المتفق عليها و ذلك لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي بسبب انتخابات 1991.

² مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى 2009، ص 131.

- انخفضت المديونية الخارجية من 28.37 مليار دولار سنة 1990 الى 27.67 مليار دولار سنة 1991 ثم الى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع في نسبة خدمة الدين حيث انتقلت من 73.8% سنة 1991 الى 76.5% سنة 1992.

لكن رغم هذه النتائج الا أن بداية سنة 1993 سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100 مليار دينار جزائري و انخفضت قيمة الايرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 الى 17.65 دولار سنة 1993 مع ارتفاع سعر الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار الى 23.25 دينار من نفس الفترة. و بالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعاً اجتماعياً و اقتصادياً صعب جعلها في حاجة الى تمويلات جديدة¹.

3- برنامج التثبيت الاقتصادي: افريل 1994 الى مارس 1995

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية و تحت ضغط الأزمة الاقتصادية و المالية و الأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة اخرى الى ابرام اتفاقية للحصول على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة الى اعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس و لندن. و لقد جاء في رسالة النية عدة اصلاحات تنوي الدولة تفعيلها في الواقع باتباع استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي الى الدخول في اقتصاد السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالكسكن و البطالة و يمكن تلخيص اهداف هذا الاتفاق فيما يلي²:

- تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد و اعادة هيكلة مؤسسات الدولة.
- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3% و 6% مع مواصلة تحرير الاسعار و الغاء دعمها و تعديل قيمة الدينار.

- تقليص معدل التضخم و كبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%.

- الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع الأشغال العمومية و المؤسسات و البناء.

- رفع أسعار الفائدة المطبقة في اعادة تمويل البنوك.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 37.

² رفيق بودريالة، دور صندوق النقد الدولي في ادارة المديونية الخارجية ،دراسة حالة الجزائر 1970-1999، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2006-2007، ص 88-87.

- تقليص الاعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية .
نتجت هذه الاجراءات الى ما يلي¹:
- بلغت نسبة الأسعار المحررة 85 % من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك و تم رفع أسعار الخدمات بنسبة تتراوح من 20% الى 30% في مجال النقل و الخدمات البريدية.
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05% .
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 الى 5.7% من الناتج الداخلي الخام.
- تحرير سعر الصرف حيث يتم تحديده من خلال جلسات التسعير و تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23.4 دينار جزائري للدولار الواحد الى 35.1 دج ، و هو ما يعادل تخفيضا قدره 50.2%.
- في ديسمبر 1995 تم الاعلان عن اقامة سوق الصرف ما بين البنوك.
- نهاية سنة 1994 ارتفع مخزون العملات الاجنبية ب قيمة 1.5 مليار دولار ، مما جعل المخزون يصل الى 2.6 مليار دولار.
- ارتفاع في أسعار المواد الغذائية قدر ب 40% ، اما فيما يخص المحروقات ارتفعت بنسبة 15% و هذا يترجم تقليص الدعم المفروض من طرف الصندوق، و بالفعل تم خفض اجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولا و هذا ما ادى الى تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الى 4.4 % مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي.
- 4- برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998:**
وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في اطار الاتفاقيات الموسعة للقرض و الذي يمتد الى ثلاث سنوات من 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998، و قد حدد مبلغ الاتفاق ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 12, 79% من حصة الجزائر.
- تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي²:
- خفض العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1994-1995 الى 2.2% من هذا الناتج سنة 1997-1998.

¹ مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 376.

² مسعود درواسي، نفس المرجع سابق، ص 377.

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج .
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات ب 5.5% من الناتج المحلي الخام ما بين 1994-1995/1997-1998 من خلال الحد من نمو الانفاق الجاري.
- مقارنة معدل التضخم الى المستوى الموجود في الدول الشريكة للجزائر.
- العمل على انشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و انشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996 بالإضافة العمل على تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
- انشاء الصندوق الوطني للتشغيل الشباب و ذلك بالتعاون مع الصندوق و البنك الدولي و وضع نظام التأمين و البطالة خاصة بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة.
- رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب و الحليب و اصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.
- لقد سطرت الحكومة مجموعة من الاجراءات المتناسقة في شقيها الاقتصاد الكلي و الهيكلي للتأثير على العرض و بعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وعليه يمكن تلخيص هذه الاجراءات فيما يلي:

4-1 الاجراءات ذات طابع الاستقرار:¹

- منح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض و تحرير أسعار الفائدة و التحكم في التضخم و جعله في المستوى المطلوب
- تقليص النفقات العامة بمهدف القضاء على عجز الميزانية و تنمية الادخار العمومي.
- توسيع الوعاء الضريبي بمهدف زيادة الإيرادات العامة.
- رفع الدعم عن اسعار السلع و الخدمات الى غاية الوصول الى التحرير الكامل .

4-2 الاجراءات ذات الطابع الهيكلي:²

- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات *.
- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين.

¹ برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 160 .

² برباص الطاهر، مرجع سابق، ص 161.

* عن طريق انشاء صندوق دعم و ترقية الصادرات و هيئة تأمين القرض عن التصدير.

- تسهيل عمليات الخصخصة عن طريق انشاء سوق مالي للحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- تسهيل عملية اعادة الهيكلة الصناعية عن طريق تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات.
- اعادة الهيكلة والخصوصية قطاع البنوك واصلاح النظام المالي والمصرفي مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.*
- طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم اطار للشراكة والوصول الى انشاء منظمة للتبادل الحر.

المحور الثالث: تقييم نتائج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

اختلفت الآراء حول النتائج و الآثار المترتبة على تطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي و هذا على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي و هذا ما سنحاول معرفته في النقاط الاتية.

1- **الاثار الاقتصادية:** لقد كان لبرامج التصحيح الهيكلي نتائج ايجابية نوعا ما و افرزت تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة فيما يلي:

1-1 **معدل النمو الاقتصادي:** ان استعادة النمو الاقتصادي يعتبر من بين الاهداف الرئيسية لبرامج التعديل الهيكلي و لقد حققت الجزائر نموا اقتصادي ايجابي خلال الفترة 1995-2014 بعد تسجيلها لمعدلات نمو سالبة خلال السنوات السابقة و الجدول التالي يبين هذا:

جدول رقم 01: معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2014. الوحدة%

السنوات	1990	1991	1992	1993	1993
معدلات التضخم	2.2-	0.1-	2-	2.1-	20.5
1994	1995	1996	1997	1998	1999
29.04	29.78	18.69	5.73	4.95	2.64
2000	2001	2002	2003	2004	2011
2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	2.8
2012	2013	2014	2015		
3.3	2.7	3.47	3.8		

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على احصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz

* وصل التوسع في النظام المصرفي الى 28 بنكا و مؤسسة مالية خاصة نهاية 2002.

من خلال قراءتنا للجدول يتضح ان الاقتصاد الجزائري كان يسجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1990-1994 بسبب السياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد الجزائري خاصة اتجاه استعمال العملة الصعبة و هذا ما زاد من عدم استطاعت الحصول على التمويل اللازم للقطاعات الانتاجية. بينما نلاحظ خلال الفترة 1995-2015 بدأ الاقتصاد الوطني يستعيد نموه من خلال معدلات نمو ايجابية حيث يرجع الفضل الى ارتفاع اسعار البترول في الاسواق الدولية حيث قدرت نسبة النمو سنة 1995 ب 3.8% غير انه انخفض عام 1997 الى 1.2% ليعاود يرتفع بنسب متفاوتة من 2000-2003 حيث سجل اعلى قيمة له خلال سنة 2003 بمعدل 6.9% أما بالنسبة للفترة 2004-2015 فقد سجل معدل النمو على العموم ارتفاعا بنسب متذبذبة و يرجع هذا التحسن في نسب معدلات النمو الايجابية الى ارتفاع العوائد النفطية خلال هذه الفترات .

لكن هذا التطور الايجابي لا يعكس تعافي و تحسن الوضع الاقتصادي الجزائري حيث انه غير كاف و هش وذلك لارتكاز الاقتصاد الوطني على عوائد المحروقات فقط و هذا ما يدفع بالاقتصاد الوطني لتسجيل تذبذب في المؤشرات الاقتصادية بسبب ارتفاع او انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية.

1-2 التضخم:

جدول رقم 02 : تطور معدلات التضخم خلال فترة 1990-2014 الوحدة%

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29.04	29.78	18.69
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	5.73	4.95	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	3.56	1.64	2.53	3.51	4.40	4.20	1.40
السنوات	2011	2012	2013	2014			
معدل التضخم	4.30	8.9	3.30	2.90			

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعطيات المأخوذة من: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz/prix consommation.

يتضح لنا من خلال قراءتنا للجدول ان الفترة التي سبقت برنامج التثبيت الاقتصادي من 1990-1993 شهدت ارتفاع في معدلات التضخم حيث بلغ اقصاه سنة 1992 بنسبة 31.7%. لكن عند ابرام اتفاق

برنامج التثبيت الاقتصادي 1994-1995 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض و ذلك راجع للأهداف المتفق عليها في اطار هذا البرنامج. حيث تراجع معدل التضخم من 29.78% سنة 1995 الى 5.73% سنة 1997 ليصل الى 4.95% سنة 1998 . لقد كانت نسب الانخفاض مذهلة حيث واصل معدل التضخم في الانخفاض ليصل الى 0.34% سنة 2000. كل هذه النتائج كانت راجعة لإصرار الجزائر على تطبيق الاجراءات اللازمة لتحسين الاقتصاد الوطني عن طريق التحكم في الكتلة النقدية و في الاجور و تحرير الاسعار و كذا تخفيض العجز في الميزانية العامة.

و مع حلول سنة 2001 ارتفع مجددا معدل التضخم حيث بلغ 4.23% و يرجع ذلك الى ارتفاع الكتلة النقدية خلال برنامج الانعاش الاقتصادي ، و على الرغم من تراجعه خلال 2002 الى انه ارتفع مجددا خلال 2008 الى 4.4% ليصل سنة 2012 الى 8.9% ثم ينخفض سنة 2014 الى 2.9%.

رغم تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع و الانخفاض الا انها حققت نتائج ايجابية تعود الى اتباع الجزائر لسياسة مالية تقييدية صارمة، وهذا ما جعل تسجيل معدلات تتقارب مع تلك السائدة في دول الاتحاد الاوربي و هذا ما كان ضمن اهداف برامج الاصلاح الهيكلي.

1-3 الميزانية العامة: لقد اعتمدت الجزائر على سياسة تقشفية صارمة مع بداية اتفاق افريل 1994 و ذلك لتخفيض عجز الميزانية العامة عن طريق ترشيد الانفاق العام و زيادة الايرادات العامة خاصة الضريبة و الجدول التالي يبين لنا تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2013.

الوحدة مليار دج

جدول رقم 03: تطور الميزانية العامة للجزائر خلال 1990-2013

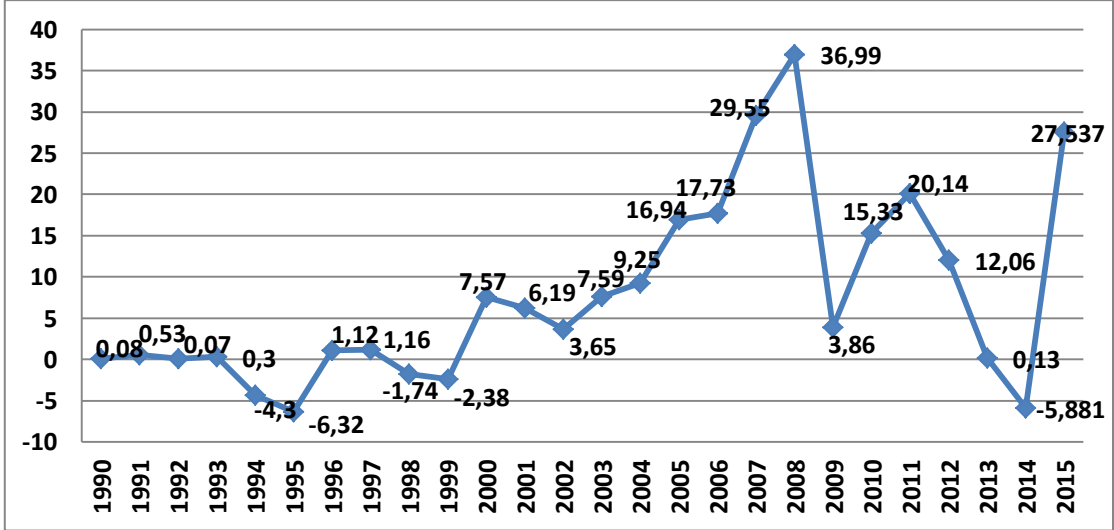
1995	1994	1993	1992	1991	1990	
611.7	477.2	313.9	311.9	248.9	152.5	الإيرادات العامة
759.6	566.3	476.6	420.1	212.1	136.5	النفقات العامة
147.9-	89.1-	162.7-	108.2-	36.8	16	رصيد الميزانية
2007	2006	2005	2004	2003	2002	
3687.8	3639.8	3082.6	2229.7	1966.6	1603.2	الإيرادات العامة
3108.5	2453.0	2052.0	1891.8	1752.7	1550.6	النفقات العامة
579.3	1186.8	1030.6	337.9	213.9	52.6	رصيد الميزانية
2001	2000	1999	1998	1997	1996	
1505.5	1578.1	950.5	774.6	926.6	825.1	الإيرادات العامة
1321	1178.1	961.7	876	845.1	724.6	النفقات العامة

184.5	400	11.2-	101.4-	81.5	100.5	رصيد الميزانية
2013	2012	2011	2010	2009	2008	
5940.9	6339.3	5790.1	4392.9	3676	5111	الإيرادات العامة
6092.1	7058.1	5853.6	4466.9	4246.3	4175.7	النفقات العامة
151.2-	718.8-	63.5-	74-	570.3-	935.3	رصيد الميزانية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات
من خلال الجدول السابق نرى ان الوضعية الاقتصادية المتدهورة خلال فترة 1992-1995 اثرت على رصيد الميزانية حيث سجل هذا الاخير عجزا خلال هذه الفترة، ليعرف بعدها تحسن خلال سنتي 1996 و 1997 ليسجل مرة اخرى عجزا خلال سنتي 1998 و 1999 وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط، ثم عاد و سجل تحسن خلال فترة البرامج التنموية من سنة 2000 الى سنة 2008، الا ان سنة 2009 و مع بداية الازمة المالية العالمية و انخفاض اسعار البترول، شهد رصيد الميزانية عجزا قدر ب 570.3 مليار دولار ليتواصل هذا العجز الى غاية 2013 حيث قدر ب 151.2 مليار دولار . و ترجع هذه النتائج الى ارتباط هذا المؤشر بعائدات الجزائر من المحروقات و هشاشة الاقتصاد و عدم تنوع الصادرات خارج المحروقات.

1-4 ميزان المدفوعات: يعكس ميزان المدفوعات مدى صحة الاقتصاد الوطني مثلما يعكس هشاشته، فلقد شهد ميزان المدفوعات تطور ملحوظ بعد عملية اعادة الجدولة و اتباع سياسات أكثر تحمرا و هذا ما سيوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 01: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2015 الوحدة: مليار دولار



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على :

- بنك الجزائر، التطور النقدي و الاقتصادي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2013.

- الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz

من خلال قراءتنا للشكل فقد سجل ميزان المدفوعات نتائج متذبذبة خلال الفترة 1990-1994 حيث حقق فائض بقيمة 500 مليون دولار، ليسجل عجزا بعد ذلك خلال مع بداية تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي خلال سنتي 1994 و 1995 حيث قدر العجز بحوالي 6.32 مليار دولار و هي سنوات الازمة الحادة في المدفوعات الخارجية و يرجع السبب الى انخفاض اسعار النفط و زيادة خدمات الديون الخارجية و مستحقات الديون قصيرة الاجل، ومع بداية سنة 1997 حقق ميزان المدفوعات فائضا قدر ب 1.16 مليار دولار، و يرجع ذلك لارتفاع اسعار النفط، لكن خلال سنتي 1998 و 1999 سجل عجزا قدر ب 1.74 و 2.38 مليار دولار على التوالي و ذلك نتيجة تدهور أسعار النفط الى مستوى 12.9 دولار للبرميل .

و بداية من 2000 الى 2013 حقق ميزان المدفوعات فائضا نتيجة تحسن اسعار النفط حيث بلغ اعلاه سنة 2008 بقيمة 37 مليار دولار و ارتفع سعر برميل النفط من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 الى حوالي 74.95 دولار للبرميل سنة 2007، بينما سجل انخفاض شديد سنة 2009 و ذلك نتيجة لازمة المالية العالمية

،وواصل في الانخفاض حتى سنة 2013 الى 0.13 مليار دولار. و في سنة 2014 سجل عجزا بقيمة 5.881 مليار دولار الا انه ارتفع و سجل فائض بقيمة 27.537 مليار دولار سنة 2015.
انعكست كل هذه النتائج على:

1-6 تطور المديونية الخارجية للجزائر و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 04: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2013 الوحدة: مليار دولار

1995	1994	1993	1992	1991	1990	
31.317	28.85	25.024	25.886	26.636	26.588	د.ط.أ
0.256	0.636	0.7	0.792	1.239	1.791	د.ق.أ
31.573	29.486	25.724	26.678	27.875	28.379	المديونية الخارجية
2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
22.54	22.311	25.088	28.14	30.261	31.06	33.194
0.102	0.26	0.173	0.175	0.212	0.162	0.421
22.642	22.571	25.261	28.315	30.473	31.222	33.615
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
4.356	4.282	4.889	5.062	16.485	21.411	23.203
1.331	1.304	0.717	0.55	0.707	0.41	0.15
5.687	5.586	5.606	5.612	17.192	21.821	23.353
			2013	2012	2011	2010
			2.068	2.489	3.268	3.758
			1.328	1.205	1.142	1.778
			3.396	3.694	4.41	5.536

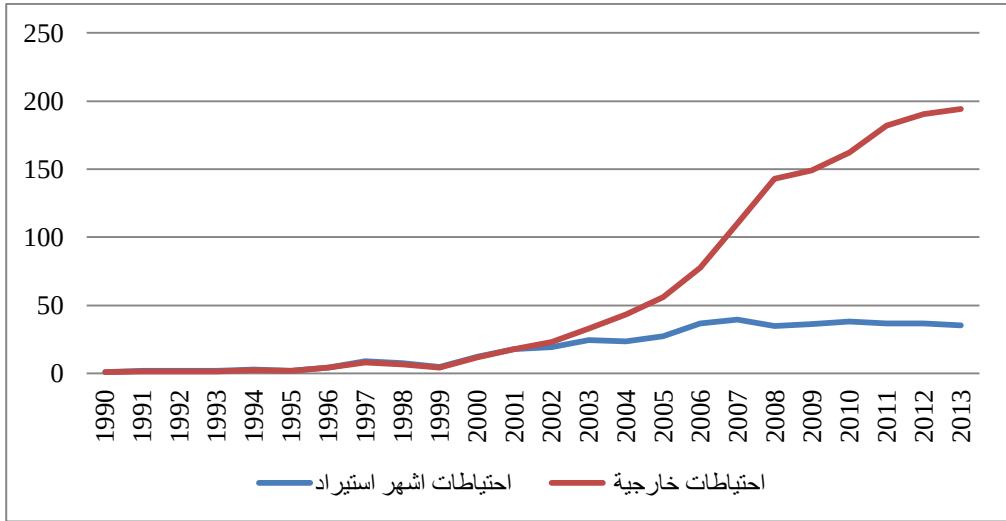
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: - بنك الجزائر. - الديوان الوطني للإحصائيات.

بلغت المديونية الخارجية الجزائرية اقصاها خلال الفترة 1990-1998 خاصة سنة 1996 حيث بلغت حوالي 33 مليار دولار ثم مع بداية 2004 الى 2013 بدأت في الانخفاض حيث بلغت سنة 2004 بقيمة 21.82 مليار دولار ، و 5.58 مليار دولار سنة 2008 لتصل الى ادنى مستوى لها ب 3.396 مليار دولار

سنة 2013. و يعود هذا دائما الى ارتفاع اسعار النفط و بالتالي ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية مما أدى الى انخفاض مؤشر الديون الخارجية، مما ساعد على التقليل من نسبة الاقتراض الخارجي.

1-7 الاحتياطات الخارجية : في نفس الصدد فلقد شهدت الاحتياطات الخارجية للجزائر تطورا ملحوظا من 0.8 مليار دولار سنة 1990 اي ما يعادل تغطية 0.8 شهر استيراد ، الى 2.64 مليار دولار ليصل الى 4.23 مليار دولار سنة 1996 اي ما يعادل تغطية 4.5 شهر من الاستيراد. وذلك راجع الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية ، و كما ذكرنا سابقا خلال سنتي 1998-1999 عرف احتياطي الصرف انخفاضا بسبب تدهور اسعار النفط. ليرتفع بعد ذلك مع بداية سنة 2000 حيث بلغ 11.91 مليار دولار ما يعادل تغطية 12 شهرا من الاستيراد ، الى حوالي 194 مليار دولار سنة 2013 اي ما يعادل 35.4 شهر استيراد، و يرجع الفضل الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية. و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: تطور احتياطات الصرف الاجنبي و معدل التغطية خلال الفترة 1990-2013



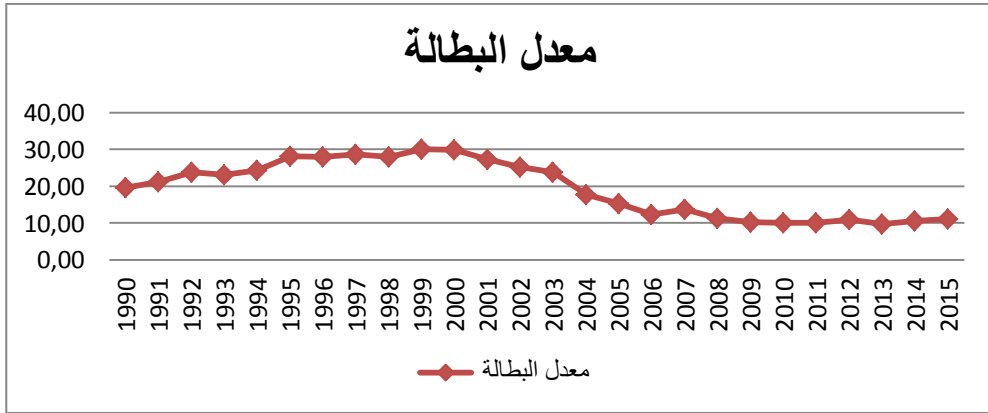
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية 2002-2013.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، العدد رقم 46 ص.4.
- O.N.S , l'Algérie en quelques chiffres, résultat 1998/1999, N 30, édition 2000, p 68.

2- الآثار الاجتماعية:

على الرغم من ان خفض معدلات البطالة يعتبر من بين الاهداف الرئيسية للإصلاحات في الجزائر، فقد خلفت برامج الإصلاح الهيكلي آثار وخيمة على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بمستوى التشغيل و حجم البطالة. و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 الوحدة: %



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، العدد رقم 46.ص4.
- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

يتبين لنا بوضوح من خلال الشكل اعلاه ارتفاع مستمر في نسب معدلات البطالة حيث ارتفع معدل البطالة من 19.7% سنة 1990 الى 24.4% سنة 1994، ليستقر في حدود 28% خلال الفترة 1995-1998 و هذه الفترة تم خلالها اللجوء الى غلق المؤسسات العمومية و اعادة خصخصتها و بالتالي تسريح كبير لعدد من العمال. ليرتفع مجددا معدل البطالة الى حدود 29% سنتي 1999 و 2000 و ابتداء من سنة 2001 سجل معدل البطالة انخفاضا مستمرا من 27.3% سنة 2001 الى 11.3% سنة 2008 ليستقر في حدود 10% خلال السنوات الموالية 2010-2015. جراء تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي و دعم النمو و التي ساهمت

على توفير فرص عمل في قطاعات مختلفة من بينها قطاع الخدمات و كذا قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي يساهم بشكل كبير في توظيف اليد العاملة.

خاتمة

لجأت الجزائر الى المؤسسات المالية و النقدية بسبب الحالة الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة خلال الفترة 1989-1998، وذلك لتمويل برامج الاصلاح الاقتصادي من اجل معالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية. حيث خلفت هذه البرامج المدعمة من طرف المؤسسات المالية و النقدية العالمية اثارا على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي. فبالنسبة للشق الاقتصادي كانت النتائج تشير الى تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات الكلية ويظهر هذا من خلال تقليص عجز الميزانية و ميزان المدفوعات و تسجيل فائض في بعض السنوات، انخفاض معدلات التضخم، ارتفاع في نسب الاحتياطات الخارجية و انخفاض في قيمة الديون الخارجية، تسجيل معدلات نمو ايجابية بعدما كانت سالبة في بداية الاصلاحات. ورغم التحسن الملحوظ الا ان الشق الاجتماعي كانت نتائجه وخيمة تمثلت في تدهور مستويات المعيشة خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا خلال فترة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي ويرجع هذا الى السياسات المطبقة خلال تلك الفترة من غلق للمؤسسات و تسريح العمال و خصخصة المؤسسات العمومية. و بالتالي فان نتائج الاصلاحات اثرت سلبا على الجانب الاجتماعي.

كما ان ارتباط المؤشرات الاقتصادية بأسعار النفط شكل عائقا امام تحقيق اهداف هذه البرامج حيث ان انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية اثر سلبا على توطيد التقدم الاقتصادي و الاجتماعي . هذا ما يوجب على الجزائر القيام بمجملته من الاجراءات الخاصة بتنويع الاقتصاد و ترقية الصادرات خارج المحروقات - تطوير وتنويع القطاعات الانتاجية- تحسين المنتج الوطني و ضمان قدرته على المنافسة الدولية.

قائمة المراجع:

- 1- برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009.
- 2- بنك الجزائر، التقارير السنوية 2002-2013
- 3- جودة عبد الخالق، الاصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، مصر.

- 4- خزاز راضية اسمهان ، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر 2001-2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 01، 2011-2012 .
- 5- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، العدد رقم 46
- 6- رفيق بودربالة، دور صندوق النقد الدولي في ادارة المديونية الخارجية ، دراسة حالة الجزائر 1970-1999، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2006-2007.
- 7- علواش وردة، دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 12، جامعة بومرداس الجزائر، جوان 2014.
- 8- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير حول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998.
- 9- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى 2009.
- 10- مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 11- الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996.
- 12- [www.ons.dz/prix a la consommation](http://www.ons.dz/prix_a_la_consommation).
- 13- O.N.S , l'Algérie en quelques chiffres, résultat 1998/1999, N 30 édition 2000.